

رقم الوثيقة : EUR 46/004/2005

بيان صحفي رقم : 020

26 يناير/كانون الثاني 2005

روسيا الاتحادية : بواعت قلق إزاء أبناء "اختفاء" أقرباء أصلان مسخادوف

يساور منظمة العفو الدولية قلق شديد إزاء الأبناء الجديرة بالثقة التي تحدثت عن الاعتقال التعسفي لثمانية من أقرباء أصلان مسخادوف من جانب القوات الشيشانية الموالية لروسيا في ديسمبر/كانون الأول 2004 وعدم مشاهدتهم منذ ذلك الحين. ووفقاً لمركز موريال لحقوق الإنسان وغيره من المنظمات العاملة في المنطقة، فإن ما يسمى بقديروفيتشي، القوات المسلحة الخاضعة لإمرة رمضان قديروف النائب الأول لرئيس وزراء الشيشان، تتحمل مسؤولية حوادث "الاختفاء".

وبحسب الأبناء، يُحتجز الأقرباء الثمانية في مرفق اعتقال غير قانوني في تسينتروي بمقاطعة كورتشالوفسكي الواقعة في شرق الشيشان خاضع كما ورد لسيطرة رمضان قديروف. بيد أن المسؤولين في الشيشان نفوا أنهم اعتقلوا الأشخاص الثمانية.

ووفقاً لشهود العيان الذين أجرت منظمة موريال مقابلات معهم، ورد أن خمسة أقرباء قبض عليهم في أماكن مختلفة واقتيدوا مساء 3 ديسمبر/كانون الأول 2004. وهم : بوتشو علييفنا عبد القادروفا (67 عاماً)، شقيقة أصلان مسخادوف؛ وليتشا علييفيتش مسخادوف (68 عاماً) شقيق أصلان مسخادوف؛ وليما علييفيتش مسخادوف (55 عاماً) شقيق أصلان مسخادوف؛ وإخوان فاخايفيتش محمدوف (35 عاماً)، ابن شقيق/شقيقة أصلان مسخادوف؛ وآدم عبد الكرموفيتش راشيف (54 عاماً)، ذكرى بقرابة بعيدة لأصلان مسخادوف.

وبحسب ما ورد تم اعتقال ثلاثة أشخاص آخرين في 28 ديسمبر/كانون الأول. وهم : خديجة فاخايفنا ساتويفا (40 عاماً) ابنة شقيق/شقيقة أصلان مسخادوف، وزوجها عثمان رمضانوفيتش ساتويف (47 عاماً) ومولادي عبد القادروف (35 عاماً) زوج شقيقة زوجة أصلان مسخادوف.

وزعم الشهود على الاعتقالات أن ما يسمى بقديروفيتشي تتحمل مسؤولية الاعتقالات وأنه خلال عمليتي اعتقال منها، لبوتشو علييفنا عبد القادروفنا وإخوان فاخايفيتش محمدوف، ورد أن الرجال المسلحين صرحوا بأنهم ينفذون الأوامر الشخصية لرمضان قديروف. وبحسب ما ورد جرت الاعتقالات مساء 3 و28 ديسمبر/كانون الأول، حيث كان الرجال المسلحون ينتقلون في قوافل كبيرة من السيارات (وصل عددها إلى 12 سيارة في بعض الحالات).

ويحظر القانون الروسي والدولي الاعتقال التعسفي وحوادث "الاختفاء".

ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مجموعة من الحقوق التي يترتب على روسيا الاتحادية التقيد بها بوصفها طرفاً في العهد المذكور. وهي تشمل الحق في الحياة، المادة 6(1)؛ والحق في الحرية وأمن الشخص، المادة 9؛

والحق في عدم التعرض للتعذيب أو للعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 7؛ والحق في محاكمة عادلة وعلنية، المادة 14. وتلزم المادة 2 الدول الأطراف بإجراء تحقيقات في جميع أنباء انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تعويض إلى الضحايا أو أقربائهم.

كذلك تتضمن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هذه الحقوق : الحق في الحياة، المادة 2؛ والحق في الحرية وأمن الشخص، المادة 5؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 3؛ والحق في محاكمة عادلة وعلنية، المادة 6، والحق في التعويض على انتهاكات حقوق الإنسان، المادة 13.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بدون تصويت في ديسمبر/كانون الأول 1992 "بوصفه مجموعة مبادئ لجميع الدول" (الديباجة). وتتحمل روسيا مسؤولية التقيد بنصوصه. وينص في ديباجته على أن الجمعية العامة ترى أن الاختفاء القسري يقوض أعمق القيم رسوخاً في أي مجتمع ملتزم باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية... وإن ممارسة هذه الأفعال على نحو منتظم يعتبر بمثابة جريمة ضد الإنسانية".

وتحت مظلة العفو الدولية السلطات على إجراء تحقيق لمعرفة مكان وجود الأقرباء الثمانية الذين ورد أنهم اعتقلوا يومي 3 و28 ديسمبر/كانون الأول، وعلى إجراء تحقيق رسمي كامل وشامل ومستقل فوراً في المزاعم التي أشارت إلى أن الرجال الذين خطفهم هم أعضاء في قوات الأمن الخاضعة لإمرة رمضان قديروف النائب الأول لرئيس الوزراء. وإذا تبين أن الأقرباء موجودون في حجز قوات الأمن، فينبغي إطلاق سراحهم فوراً إلا إذا كانت ستوجه إليهم تهم بارتكاب جرم جنائي معروف في محكمة قضائية، بما يتماشى مع الواجبات المترتبة على روسيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي تقديم أي شخص مسؤول عن عمليات "الاختفاء" إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

الخلفية

بدأ القتال في الشيشان في العام 1994، عندما تحركت القوات الاتحادية الروسية لسحق الحركة الاستقلالية التي ظهرت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وانتهى النزاع الأول في العام 1996 وانتُخب أصلاً مسخادوف الذي كان رئيس أركان قوات المتمردين الشيشان خلال النزاع رئيساً للشيشان في العام 1997. بيد أنه في أواخر العام 1999 هاجمت القوات الاتحادية الروسية المنطقة مرة أخرى في أعقاب سلسلة من الانفجارات التي وقعت في موسكو ومدينتي روسيتين أخريين، والتي أَلقت السلطات الروسية باللائمة عنها على مجموعات انفصالية إسلامية في الشيشان. وشكّلت إدارة موالية لموسكو في الشيشان طعنات في شرعيتها قوات المعارضة الشيشانية التي يظل البعض منها موالياً لأصلاً مسخادوف.

ورغم المزاعم المتكررة التي صدرت عن المسؤولين الروس والشيشان الموالين لموسكو حول عودة الوضع إلى "طبيعته"، لا تلوح في الأفق أية نهاية للنزاع نفسه أو لما يصاحبه من انتهاكات واسعة النطاق ومستمرة لحقوق الإنسان لم يتم معاقبة أحد على معظمها. وهي تشمل التعذيب، بما فيه الاغتصاب وعمليات القتل وحوادث "الاختفاء" التي ترتكبها القوات الروسية ضد المدنيين في الشيشان. كذلك يتحمل المقاتلون المتمردون المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.